

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2000/28  
23 June 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

منع التمييز ضد الأقليات وحمايتها

مشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الروما وسبل حمايتهم

ورقة عمل أعدها السيد ي. ك. ج. يونغ سيك يوين

عملاً بمقرر اللجنة الفرعية ١٠٩/١٩٩٩

### المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٨-١ ..... مقدمة
٤	١٥-٩ ..... أولاً - الخلفية التاريخية
٥	٣٠-١٦ ..... ثانياً - مشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الغجر
٧	٢٢-١٩ ..... ألف - العنصرية والعنف
٧	٣٠-٢٣ ..... باء - المشاكل الاجتماعية والاقتصادية
١٠	٣٩-٣١ ..... ثالثاً - حماية حقوق الإنسان للروما
١٢	٤٤-٤٠ ..... رابعاً - اللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان
١٤	٤٩-٤٥ ..... خامساً - دراسة جدوى

## مقدمة

١ - قررت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في دورتها الحادية والخمسين، أن تعهد إليّ بمهمة إعداد ورقة عمل، لا تترتب عليها آثار مالية، بشأن مشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الروما وسبل حمايتهم كي تتمكن من اتخاذ قرار بشأن جدوى إجراء دراسة حول هذا الموضوع (المقرر ١٠٩/١٩٩٩).

٢ - وكان السيد دافيد فايسروت قد أدلى من قبل، خلال الدورة ذاتها، ببيان عن حالة الروما، مضيفاً أن الأمم المتحدة لم تبذل أي مجهود منتظم لفهم حالة هذه الأقلية في أوروبا ولم تجر أية دراسة دقيقة لأشكال التمييز التي يعانيها الروما وطرق تحسين وضعهم. ولا أصح من هذا البيان من حيث الوقائع لأن أول إشارة إلى الروما من جانب الأمم المتحدة إشارة عابرة. وفي القرار ٦ (د-٣٠) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٧، لاحظت اللجنة الفرعية أن تقرير المقرر الخاص بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية ولغوية، السيد فرانسيسكو كابوتوري، خلُص إلى وجود غجر (روما) داخل حدود الكثير من البلدان ( E/CN.4/Sub.2/384/Add.6، المرفق الثالث) ... فناشدت البلدان التي يوجد غجر (روما) داخل حدودها أن تمنحهم كافة الحقوق التي تتمتع بها بقية السكان إذا لم تكن قد فعلت بعد.

٣ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦/٣٩ بشأن العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي دعت فيه "الهيئات المعنية في الأمم المتحدة" بما في ذلك اللجنة الفرعية، "إلى أن تظل يقظة في تحديد حالات العنصرية أو التمييز العنصري الفعلي أو الناشئ لتوجيه النظر إليها حيثما تُكتشف واقتراح التدابير المناسبة لمعالجتها". وخص القرار بالذكر الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٤ - وقد خاضت مختلف أجهزة الهيئات الأمم المتحدة كفاحاً مستمراً ضد العنصرية والتمييز العنصري ولكن لم يشر إلى الروما إلا بعد أن أكدت اللجنة الفرعية في قرار آخر اعتمدته في عام ١٩٩١، هو القرار ٢١/١٩٩١، أنها تُدرك "أن هناك في بلدان كثيرة عقبات مختلفة تعترض الأعمال الكاملة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنتمين إلى جماعة الروما وأن هذه العقبات تؤدي إلى تمييز ضد هذه الجماعة بالتحديد وتجعلها مستضعفة بصورة خاصة". وحثت اللجنة، في قرارها ٦٥/١٩٩٢ المعنون "حماية شعب الروما (الغجر)"، مقرر اللجنة الفرعية الخاص المعني بالأقليات على إيلاء اهتمام خاص، عند اضطلاعها بعمله، للظروف المحددة التي يعيش فيها الروما ويقدم معلومات عنها. غير أن دراسة مشاكل الروما كانت ستتم على هامش المهمة الأوسع نطاقاً المتمثلة في إعداد دراسة بشأن السبل والوسائل الممكنة لتيسير إيجاد حل سلمي وبنّاء للمشاكل التي تعني الأقليات، وربما لم يكن الوقت قد حان لذلك بعد.

٥- وفي آذار/مارس ١٩٩٣ أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين دراسة استقصائية بشأن الروما في أوروبا الوسطى والشرقية. وتم ذلك عقب الهجوم الذي تعرض له نزل لإيواء ملتسمي من الروما في روستوك، ألمانيا، في آب/أغسطس ١٩٩٢. وذكر مؤلف الدراسة في الفقرة ٣ من التمهيد ما يلي:

"يتعرض الروما، أكثر ربما من أية مجموعة بشرية أخرى متعددة الأوطان يمكن تمييز هوياتها، لثلاثة من المظاهر الرئيسية للحياة المعاصرة في أوروبا الوسطى والشرقية، التي تفرز حالياً ما قد يصبح واحداً من أكثر العوامل زعزعة للاستقرار في أوروبا منذ العشرينات والثلاثينات. وهذه المظاهر هي ازدياد الحرمان الاقتصادي وتفاقم انعدام الاستقرار الاجتماعي، وظهور المشاعر العدائية الإثنية التي كان قد قضي عليها منذ فترة طويلة والتي تؤججها الآن ظاهرة "مخلوق الرؤوس" التي شقت طريقها إلى هذه المنطقة من أوروبا الغربية"<sup>(١)</sup>.

وتتضمن الدراسة الاستقصائية نبذة تاريخية عن الروما في خمسة من بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية وملتسمي اللجوء الروما في ألمانيا ومعلومات عن وضعهم الراهن. وغرض هذه الدراسة غرض إعلامي بالدرجة الأولى.

٦- وقامت لجنة القضاء على التمييز العنصري بدور هام في حماية حقوق الإنسان فيما يخص الروما. وفي آذار/مارس ١٩٩٨ مثلاً، نظرت في تقرير حكومة الجمهورية التشيكية الأولى وتقريرها الدوري الثاني الصادرين في وثيقة واحدة (CERD/C/289/Add.1). واكتشفت مصادر قلق عديدة وقدمت عدداً من التوصيات (انظر A/53/18، الفقرات ١١١-١٣٨). وقررت هذه اللجنة مؤخراً تخصيص يوم لمناقشة مسألة الروما في دورة آب/أغسطس لهذا العام.

٧- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اضطلع المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (المقرر الخاص المعني بالعنصرية). بمهمة في هنغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠/١٩٩٣ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٣ وقرارها ٧٨/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (الفرع الثالث). وحثه على الاضطلاع بهذه المهمة ما تلقاه من تقارير عن التمييز المنتظم ضد الروما من سكان هذه البلدان (خاصة في التعليم والعمالة والإسكان) وعن أعمال العنف التي كثيراً ما يتعرضون لها على يد أفراد المنظمات اليمينية المتطرفة والشرطة. وقُدّم تقرير بعثته (E/CN.4/2000/16/Add.1) إلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين هذا العام.

٨- وبذلك تعتبر دعوة اللجنة الفرعية إلى إعداد ورقة عمل بشأن المسألة المتعلقة تحديداً بمشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الروما وسبل حمايتهم إجراءً مناسباً وحسن التوقيت، نظراً للاهتمام البالغ الذي أبداه عدد من هيئات الأمم المتحدة مؤخراً بالمسألة.

## أولا - الخلفية التاريخية

٩- إن الروما قوم من شمال غرب الهند غادروا هذه المنطقة قبل عدة قرون. ويوجد أكبر عدد منهم حالياً في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومن الصعب جمع إحصاءات عنهم، كما أن الموجود منها غير جدير بالثقة. وعدد الروما الذين ما زالوا يعيشون عيشة الرحل ليس بالقليل، وهناك ما يدعو إلى اعتقاد أن عدداً لا يستهان به منهم لم يعلنوا للسلطات أنهم من الروما لأسباب عدة.

١٠- أولاً، حُجبت أصلهم الهندي طوال سنين أساطير تنسبهم إلى المصريين، وعندما وصلوا إلى اليونان قبل قرون عديدة صُنّفوا خطأً في فئة ما يسمى "Atsinganos" أي "المنبوذون" الذين كانوا طائفة من العرّافين والسحرة من آسيا الصغرى. (وكلمة "gypsies" تحريف لكلمة "Egyptian" أما كلمة "Tsigane" فمشتقة من كلمة "Atsinganos") غير أن من الواضح أن الروما قوم من أصل هندي كما أثبت علماء اللغة الذين وجدوا أوجه شبه جلية بين لغتهم واللغة السانسكريتية. وتطلق عليهم أسماء كثيرة منها "الجبسي" و"تسيغان" و"سيغونر" و"جيغان" و"شيكان".

١١- وهناك سبب آخر لعدم موثوقية الإحصاءات المتعلقة بالروما هو إمكانية ادعاء بعضهم الانتماء إلى طوائف أخرى داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك حذراً واحتراساً منهم لأنهم يعرفون أن الروما غير محبوبين ويتعرضون للتمييز. وهناك أيضاً سبب آخر هو استمرار ذكرى الروما الذين أبادهم النازيون خلال الحرب العالمية الثانية. ومما يزيد في عدم دقة الإحصاءات طريقة التعداد في بعض البلدان حيث يُطلب من الأشخاص أن يذكروا الطائفة التي "يفضلون" أن يصنفوا فيها. أما في بلدان أخرى فإن الأشخاص غير ملزمين بالإفصاح عن المجموعة الإثنية التي ينتمون إليها. وفي الجمهورية التشيكية مثلاً، صرّح ٣٣ ٠٠٠ شخص فقط بأنهم من روما في تعداد عام ١٩٩١. وعندما حقق المقرر الخاص المعني بالعنصرية في ذلك في أيلول/سبتمبر الماضي، وجد أن الإحصاءات الرسمية تقدر عددهم بما بين ١٦٦ ٠٠٠ و ٢٠٦ ٠٠٠ نسمة. أما المصادر غير الرسمية فتقدر عددهم في الجمهورية التشيكية بما بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة.

١٢- ولعل من اللازم الإشارة إلى وجود مجموعات أخرى تعيش عيشة الرحل ولكنها من أصل أوروبي محلي مثل مجموعة التنكر في آيرلندا والكينكي في إسبانيا والجنينش في ألمانيا. وهناك أيضاً السنّي الذين ينتمون إثنياً إلى الروما لكنهم استقروا في ألمانيا. وهم في الوقت الراهن مجهولون تقريباً، لغة الروما وفقدت ثقافتهم أصلتها. ويوجد ما يقابل السنّي في فرنسا أيضاً يُعرفون باسم المانوش. وهذه المجموعات مزيج بين الروما والغادجي الذي هو الاسم الذي يُطلق على غير الروما. ويمثلون جميعاً جزءاً من مجموعة الروما والجبسي والمنتقلين التي يمثل فيها الروما ٧٠ في المائة تقريباً.

١٣- ومن الصعب التحقق من نسبة الرحل ونسبة المستقرين من الروما. ويختلف الوضع باختلاف الدول حيث إن أغليبيتهم العظمى في السويد والدانمرك وإسبانيا والنمسا مستقرة على عكس الوضع في المملكة المتحدة وفرنسا وأيرلندا وبلجيكا حيث ان جميعهم تقريباً رحّل في هذه البلدان. ولا تتجاوز نسبة الروما الذين يعيشون كل الوقت في سكن متنقل ويتنقلون بانتظام، ٢٠ في المائة في أوروبا بكاملها. ويمثل شبه الرحّل الذين يعيشون كل الوقت في مساكن متنقلة ولكنهم يسافرون جزءاً فقط من العام أو يعيشون جزءاً من العام في مساكن مستقرة ويسافرون في الجزء الآخر ٢٠ في المائة أيضاً. أما المستقرون الذين لا يسافرون أبداً، على الرغم من أن الكثير منهم يعيش في سكن شبه متنقل فيمثلون الستين في المائة المتبقية. ويقدر جان بيير ليجوا<sup>(٢)</sup>، وهو خبير مشهور في قضايا الروما وكذلك مدير مركز البحوث المتعلقة بالروما، في كتابه "*Roma, tsiganes, voyageurs*"، عددهم في عام ١٩٩٤ في ٣٨ بلداً أوروبياً بما بين ٧ و ٨,٥ مليون نسمة. وارتفعت هذه النسبة حالياً إلى ما بين ٨ و ١٠ ملايين<sup>(٣)</sup>.

١٤- وقد يكون من اللازم أيضاً توضيح بعض المصطلحات. إن لفظة "الروم" هي مفرد لفظة "الروما" وتستخدم صيغة الجمع في ورقة العمل هذه. وتشير لفظتنا "روم" و"روما" إلى الأشخاص بينما تشير لفظة "روماني" إلى اللغة التي يتحدثها الروما والتي هي لغة من أصل هندي.

١٥- ومشاكل الروما عديدة ومتنوعة. وهم يمثلون إحدى مجموعات الرحّل القليلة التي يبدو أن مرور الزمن لم يمثل بالنسبة لها تقدماً فيما يخص تطور مركزها الاجتماعي الذي لم يتغير على مدى السنين، إن لم يكن على مدى القرون. ولم يحقق أي شيء يذكر، وما زال الروما في جميع أنحاء أوروبا حالياً يعانون عموماً الفقر والجهل والتمييز في جميع مجالات النشاط. ويتعرضون كثيراً للاضطهاد وللعنصرية الصريحة. ويعيش عدد كبير منهم في خوف دائم من التعرض للعنف لأنهم من الروما.

## ثانياً - مشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الغجر

١٦- قدم السيد ماكس فان دير ستول، المفوض السامي المعني بالأقليات القومية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك، أثناء اجتماع لجنة كبار مسؤولي هذه المنظمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تقريراً عن "رقعة حال الروما الشديدة في المجتمعات والاقتصادات والنظم السياسية للمنطقة" التي تتجلى فيما يعانوه من انتشار الفقر وحدته والبطالة والأمية ونقص التعليم النظامي ورداءة السكن وغير ذلك من المشاكل. وأشار إلى وجود إجحاف مستمر لهذه المجموعة التي كثيراً ما تُستهدف باعتبارها المسؤولة عن مصائب المجتمع بكامله، مما يؤدي إلى تعرضها وتعرض ممتلكاتها للعديد من الاعتداءات.

١٧- وأشار السيد فان دير ستول، المفوض السامي المعني بالأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حالياً في بيان وجهه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى الاجتماع الإضافي بشأن البعد الإنساني المخصص لقضايا الروما والسندي الذي عقد في فيينا إلى محنة الروما الشديدة قائلاً:

"لقد أقيمت مسألة الروما في الظل لمدة طويلة جداً ولكن لا يمكن لأحد يعيش في هذا الجزء من العالم أن يجهل هذه المشاكل أو على الأقل أعراضها. وتشمل هذه المشاكل التعصب وعدم الثقة المتبادل ورداءة السكن والاستبعاد والبطالة والتمييز في التعليم والتمييز عموماً. وكل مشكلة من هذه المشاكل تؤدي بطريقة لولبية انحدارية تقليدية إلى تفاقم المشاكل الأخرى. ومما يؤسف له أن الأعراض أصبحت شبه مألوفة: الاعتداءات العنصرية والتمييز العنصري، والتماس الروما لحق اللجوء وأحوال المعيشة المريعة والفقر المدقع والارتفاع المفرط لمعدلات الأمية ورداءة الصحة بما في ذلك وفيات الرضع. إن منظر أم وطفل - يتسولان في الشوارع أو - أسر مضطرة إلى العيش من مدافن القمامة أو منازل الروما وهي تحول إلى رماد على يد الجماهير الغاضبة لا يعبر عن كل المشكلة ولكننا لا ننسأه بسبب حدته. وتبدو هذه المشاهد وكأنها مشاهد من زمن أو مكان آخر. غير أنها تحدث هنا وتحدث الآن... في أوروبا الحديثة، في أوروبا التي تفتخر بأنها قارة متحضرة تستند إلى مبادئ مشتركة منها على وجه الخصوص احترام حقوق الإنسان".

ورأى أنه "على الرغم من الخطوات المشهودة التي تقوم بها بضع المؤسسات، ظلت أحوال مجموعات الروما في أوروبا تتدهور من نواحي رئيسية كثيرة" و"على الرغم من خطورة المشاكل التي يواجهها الروما حالياً لم تركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو الدول المشاركة فيها لهذه المسألة اهتماماً أو موارد من الواضح أن هناك ما يبررها".

١٨- وليس من اللازم التطرق، في ورقة العمل هذه، إلى الأنواع الكثيرة لانتهاك حقوق الإنسان التي عددها المفوض السامي المعني بالأقليات القومية. ويكفي القول إن مشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الروما لا تقتصر على انتهاك حقوق الأقليات، أي التمييز على أساس الثقافة واللغة والعرق وإنما تتمثل في تعرضهم كمجموعة لانتهاكات جميع الحقوق المعروفة. ويواجهون أساساً نوعين متداخلين من المشاكل يتعلق أولهما بالعنصرية والعنف أما الثاني فله طابع اجتماعي اقتصادي. والغرض من المشاكل المحددة القليلة التي ستذكر هنا هو فقط توضيح خطورة وتعقد المشاكل التي يواجهها الروما.

## ألف - العنصرية والعنف

١٩- ظهر العنف العنصري من جديد وبصورة ملحوظة في جميع أنحاء أوروبا مؤخراً. ومن بين أسباب ذلك التقلص الشديد للتوظيف وفرص العمل في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية عقب انهيار الشيوعية واعتماد الاقتصاد السوقي. وأدى ذلك إلى تنافس ملحوظ على الوظائف القليلة، خاصة الوظائف التي لا تتطلب مهارات معينة والتي تبحث عنها أغلبية الروما. وبذلك يسهل على عامة السكان الذين يتنافسون مباشرة مع الروما اختيار هؤلاء بوصفهم كبش الفداء المثالي الذي يلقون عليه المسؤولية عن الأزمة التي يتخبطون فيها.

٢٠- وقامت وسائل الإعلام في معظم الأحيان بدور وبيل بقولبة صورة الروما. وغالباً ما تُنسب إليهم صفات سلبية، أبشعها ميلهم المزعوم إلى ارتكاب الجرائم. ولا تخلو الصحافة دائماً من رسائل الكراهية.

٢١- أما السلطات التي من المفترض أن توفر الحماية، مثل الشرطة والقضاء، فكثيراً ما تبدو وكأنها تنفر من القيام بمسؤولياتها لأنها متحيزة ولا تحمل شكاوى الروما على محمل الجد.

٢٢- ويُمنع على الروما في معظم الأحيان، دخول المطاعم والمساح والمراقص كما أنهم كثيراً ما يتعرضون لأعمال العنف العنصري على يد مخلوق الرووس الذين يمثلون ظاهرة جديدة في الشرق وتأثيراً سيئاً للغرب. وقد التمس الكثير من الروما حق اللجوء في بلدان أخرى لأسباب أمنية. وسبب ذلك بدوره ردود فعل من بعض البلدان التي تستقبلهم بما في ذلك مطالبتهم بالتأشيرة تعسفاً وترحيلهم أحياناً وفي حالات كان مصير ملتزمي اللجوء في بلد الأصل غير مضمون. وفي عام ١٩٩٤ اضطهد الصرب الروما خلال الحرب في البوسنة. وعانوا في العام الماضي، ويعانون حتى الآن، من عداء الألبانيين في كوسوفو لأن بعضهم أيد الصرب، فيما يزعم، قبل تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي.

## باء - المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

٢٣- يعاني الروما من التمييز الجماعي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد عكس ذلك بوضوح كبير التقرير الأخير والضخم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي صدر في آذار/مارس هذا العام<sup>(٤)</sup>.

### ١- السكن

٢٤- ما زالت أغلبية الروما تعيش في أحقر المباني المهجورة التي تفتقر تماماً إلى المرافق الصحية أو توجد فيها مرافق رديئة للغاية. ويعيشون في معظم الأحيان في أحياء خاصة بهم مما يسبب عزلاً أو فصلاً فعلياً لهم عن عامة السكان. ويشكل بناء الحائط المشهور في مدينة أوستي ناد لايم التشيكية مثلاً واحداً ولكنه صارخ على هذا الفصل بكل فظاعته. ولا يمكن أن يُنكر أن السلطات البلدية لهذه المدينة قامت بذلك ربما بسبب وجود مصدر

حقيقي للقلق، أو أنه كان من الممكن لها أن تتخذ إجراءً معقولاً للقضاء على الضوضاء والمنظر البشع لهاتين العمارتين اللتين كانتا تشكلان مصدر إزعاج للأحياء المجاورة غير العجزية، لكن اقتراح بناء حائط لفصل وعزل الطائفتين كان مقلقاً جداً لأنه كان يمثل إهانة لكرامة الإنسان وانتهاكاً واضحاً لمبدأ المساواة بين الناس أمام القانون. وبذلك فإن بناء الحائط لم يكن معقولاً على الإطلاق ويعد اتخاذ حكومة الجمهورية التشيكية تدابير عاجلة لتدارك الوضع بإصدار أمر بتدمير الحائط بعد بنائه بفترة قصيرة أمراً يبعث على الاطمئنان.

## ٢ - التعليم

٢٥ - وردت تقارير تفيد بأن أطفال الروما في بعض البلدان يوجهون بانتظام إلى "مدارس خاصة" للمعوقين عقلياً، ما يحرم هؤلاء الأطفال من فرصة التقدم في المدارس وخارجها. وزعمت بعض الوكالات الحكومية أن بعض الآباء من الروما يفضلون إرسال أطفالهم إلى هذه المدارس لأن هؤلاء الأطفال يجدون صعوبة في متابعة مناهج التدريس في المدارس العادية. ويقال أيضاً إن أطفال الروما يرضعون رضاعة طبيعية حتى بلوغهم السنة السادسة أو السابعة من عمرهم، فلا يتعرضون بالتالي للتأثير الغالب في المجتمع ومنه اللغة قبل بدء الدراسة. ويجدر بالملاحظة أن نسبة أطفال الروما إلى غير أطفال الروما في المدارس الخاصة في الجمهورية التشيكية هي ١ إلى ١١. غير أن هناك أمراً واحداً مؤكداً وهو أن توجيه أطفال الروما بشكل طبيعي إلى "المدارس الخاصة" يشكل أذى خطيراً لمجتمع الروما ككل. فهذه طريقة لإعاقتهم فكرياً بحيث يُحرمون من فرص الحصول على التعليم المناسب على قدم المساواة وعلى نحو نزيه ومن ضمان بقائهم مواطنين من الدرجة الثانية إلى الأبد.

٢٦ - جاء في تقرير<sup>(٥)</sup> نُشر في عام ١٩٨٩ تحت إشراف الاتحادات الأوروبية أن ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة فقط من أطفال الروما يلتحقون بالمدارس بقدر من الانتظام. ولم يتلق أكثر من نصفهم أي تعليم في المدارس إطلاقاً. وأما مرحلة التعليم الثانوي فلم يبلغها إلا عدد قليل منهم، وكان الإنجاز الدراسي من حيث الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة بائساً عموماً ولا يتناسب والوقت الذي قضوه في المدرسة. ويرسم هذا التقرير الذي صدر مؤخراً عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصورة القائمة ذاتها لتدني نسب التحاق أطفال الروما بالمدارس وارتفاع نسب الأمية في صفوفهم. وترد في التقرير إحصاءات تتصل بتعليمهم في المدارس في عدد من البلدان<sup>(٦)</sup>.

## ٣ - الاستخدام

٢٧ - إن أفطع أنواع التمييز ضد الروما هو حرمانهم الجماعي من ضمان العمل. فبصرف النظر عن التنافس على فرص العمل النادرة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، يغيب الروما عملياً عن قطاع الخدمات. فقد وجد المقرر الخاص المعني بالعنصرية أنه "يكاد لا يوجد أي غجري في قطاع الخدمات في هنغاريا. ويكاد لا يوجد أي غجري بين سائقي سيارات الأجرة، أو البائعين في المحلات، أو العاملين في مطابخ الحانات والمطاعم، أو البوابين في



البنوك أو الفنادق. ويوظف الروما في جمع القمامة، أو تنظيف الشوارع، أو عمالاً في المصانع. غير أن الأغلبية الساحقة منهم عاطلة عن العمل. ويقدر معدل البطالة بين الروما بنسبة ٦٠ في المائة؛ وقال عدد من الأشخاص الذين تحدث معهم المقرر الخاص إنه باستثناء مدينة بودابست الغنية نسبياً، ليس من الغريب وجود مناطق تبلغ فيها البطالة بين الروما حوالى ١٠٠ في المائة" (E/CN.4/2000/16/Add.1، الفقرة ١١٤). وتتبع نسب البطالة للروما في بلدان أخرى في المنطقة النمط نفسه. فقد ذكر مجلس القوميات في تقريره لعام ١٩٧٧ أن ٧٠ في المائة من الروما عاطلون عن العمل وهذا الرقم يصل إلى ٩٠ في المائة في بعض الأماكن، في حين أن معدل البطالة العام يبلغ ٥ في المائة فقط (المرجع نفسه، الفقرة ١٤).

#### ٤ - الشكاوى

٢٨ - توجد شكاوى من الشكاوى المشتركة للروما في جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مفادها أنه لا يولى أي اعتبار لمحتهم، وأنه عندما تفكر الحكومة في فعل شيء لتعزيز مصالحهم لا تطلب رأيهم في ذلك أو مشاركتهم فيه. وفي أحيان كثيرة تقدم التدابير التي تتخذها الحكومة، وإن كان ذلك بحسن نية، في شكل تدابير مفروضة أو كأمر واقع.

٢٩ - وتوجد شكاوى أخرى مفادها أن للروما صوتاً خافتاً أو لا صوت إطلاقاً على المستوى السياسي لأنهم في العادة غير ممثلين أو ممثلون تمثيلاً ناقصاً على المستوى المحلي أو المركزي أو الإقليمي للحكومة. ففي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مثلاً، كان العضو الوحيد من أبناء الروما في البرلمان قد انتخب في دائرة انتخابية الأغلبية الساحقة من سكانها هم من الروما. ومن الواضح أنه ينبغي النظر في سبل ووسائل لضمان التمثيل الكافي للروما على جميع مستويات الحكومة.

#### ٥ - مسألة نوع الجنس

٣٠ - الواقع المعروف تماماً هو أنه كلما ديست حقوق الإنسان لفتة من الفئات كان الأطفال والنساء هم الأشد تأثراً بهذه الإساءة. فهم يصبحون في الواقع ضحايا التمييز المزدوج. ومن المؤسف أنه وردت تقارير من منظمات غير حكومية للروما تتحدث عن معاناة نساء الروما من العنف الجنسي وكذلك من التعقيم القسري لهن. وإضافة إلى ذلك، توجد معلومات تفيد بأن شابات الروما يُستدرجن إلى الدعارة أو يُجبرن عليها، فينتهي بهن المطاف إلى الخضوع للاتجار الدولي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتالي لحالتهم وينبغي وضع استراتيجيات وطنية لصالح الروما تتضمن خطة عمل محددة للنساء.

### ثالثاً - حماية حقوق الإنسان للروما

٣١- إن الهدف العام الذي نسعى إلى ترسيخه هو حماية حقوق الإنسان للروما بحيث يستطيعون التمتع بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما بتلك الحقوق الواردة في الصكوك الدولية والإقليمية لحماية حقوق الأقليات والموجزة في نص المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويتطلب بلوغ هذا الهدف قيام جهات مختلفة ببضعة أمور. فالعنصر الرئيسي في تحسين وحماية حقوق الإنسان للروما على نحو فعال هو إقامة الثقة فيما بين جميع الأطراف، أي بين الروما وفئات الأغلبية والحكومة. وإننا نقترح هنا حلاً يعود بالنفع على جميع الأطراف.

٣٢- إن الحكومة وفئات الأغلبية في المجتمع تحتل مركزاً غالباً إزاء الروما الذين هم مجرد أقلية في مختلف المجتمعات التي قد يجدون أنفسهم يعيشون فيها. وبالتالي فإنه من واجب أولئك الذين يحتلون مركزاً متميزاً ولديهم السلطة لإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية أن يعنوا بحاجات الروما وأن يعززوا كرامتهم. وينبغي أن يوضع في الاعتبار ما يلي:

(أ) من الممكن التحرك في ذلك الاتجاه بإنشاء وإبقاء خطوط اتصال قوية بين جميع الأطراف من خلال الوكالات المستقلة المنشأة حديثاً والمكرسة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للروما والتي تضم أشخاصاً من أصحاب النوايا الحسنة والشهرة ممن ينتمون إلى جميع الأصول الإثنية ومنها الروما؛

(ب) المسائل التي تتصل بالروما ينبغي مناقشتها مع الروما، كما ينبغي أن توضع حساسياتهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم. وينبغي للمناقشات أن تكون تطلعية ولا تجعل الروما يشعرون كأن جانباً يمنح الامتيازات وأن الوضع هو وضع "أخذ العرض أو لا شيء سواه" كما لا ينبغي للأطراف الغالبة أن تتصرف على هذا النحو. وتوجد حاجة إلى التعبير عن الاحترام المتبادل وممارسته.

٣٣- ومن المهم وقف خطاب الكراهية والتمييز العنصري بجميع أشكاله من قبل فئات الأغلبية من السكان ولا سيما تلك الصادرة عن السياسيين الشوفيين. وبات ضرورة من الضرورات الحقيقية وضع أحكام في القوانين المحلية لمكافحة العنصرية تحديداً، وإدراج هذه الأحكام في القوانين الإدارية والجنائية والمدنية على أن تكون هذه الأحكام فعالة بما فيه الكفاية. وعندما تكون لدى الإدارة السلطة الضرورية لاعتبار رجال الأعمال المخطئين مخالفين للقانون أو إلغاء تراخيصهم عندما يمارسون العنصرية على نحو صارخ؛ وعندما تضمن النيابة العامة في الدولة إدانة مرتكبي العنف بدافع عنصري؛ أو عندما يحصل ضحايا التحامل على التعويض عما أصابهم جراء أفعال تمييزية، عندها فقط يدرك الناس في قرارة أنفسهم عدم جدوى كونهم عنصريين. ومن الضروري إقامة قوة شرطة شريفة ونزيهة وكذلك إقامة قضاء قوي ومستقل. وينبغي توفير التدريب لهؤلاء وتزويدهم بالمعلومات المناسبة

ليتمكنوا من التصرف بتزاهة وحيدة في معالجة الشكاوى أو الاستماع للدعاوى التي يكون الروما أطرافاً فيها أمام المحاكم.

٣٤- إن دور التعليم هو إيجاد تكافؤ الفرص لجميع الأفراد بصرف النظر عن إنشيتهم أو ثقافتهم أو دينهم. وأهم من ذلك، يفتح التعليم عقل الإنسان وآفاقه بإثارة اهتمامه بالتعددية الثقافية. فمن الصعب الكلام عن ثقافة أحادية في أي بلد بالذات في أيامنا هذه لأنه ليس بوسع أي بلد بمفرده في العالم أن يظل حصيناً من تأثيرات ثقافة أخرى أو أكثر. فقد أصبح تعدد الثقافات هو القاعدة، وأما الدول التي كانت في حقبة من حقب التاريخ تشعر شعوراً عفويّاً بالتفوق إزاء غيرها بحيث اتخذت شعاراً لها أن ثقافتها وحدها جديرة بالانتشار في أرجاء العالم فقد باتت تدرك، لحسن الحظ، أن للتواضع حسناته في أحيان كثيرة، على الأقل في بعض المناسبات. فيتاح اليوم لجماعات الأقليات الإثنية ممارسة ثقافتهم. وتعدد الثقافات هو مظهر من مظاهر التسامح الذي يعتبر خيراً ولكنه قد لا يكون كافياً.

٣٥- وربما ظهر النموذج الجديد في "التفاعل بين الثقافات" الذي يتيح للفرد أن يكون منفتحاً ومتقبلاً لتأثير بضع ثقافات في آن معاً، رغم أن هذه الثقافات قد تكون متباعدة تباعد القطبين. فالتفاعل بين الثقافات هو خطوة بعد التسامح. فهو يعني الانفتاح على ثقافات الغير وتقبلها سواء أكان الفرد ينتمي إلى أقلية أو إلى الأغلبية. فالتفاعل الثقافي يقوي الفرد ويُعطيهِ نقاطاً مرجعية إضافية فتعني هويته باكتسابها هويات متعددة بحيث يكون مرتاحاً على نحو معقول لوجود جيران له مختلفين عنه إثنيا ويفهمهم فهما كافياً. فالفرد الذي يعيش في مجتمع متعدد الثقافات والذي يكون منفتحاً على ممارسة التفاعل بين الثقافات يجد صعوبة أقل في التكامل الاجتماعي. فالتفاعل بين الثقافات هو المبدأ في عملية التحول إلى مواطن عالمي حقيقي.

٣٦- يورد ج س غوندر، من جامعة لندن، في ورقته المعنونة "تعدد الثقافات والديمقراطية العميقة وتنقيف المواطن"<sup>(٧)</sup> بعض الأمثلة الإيجابية على ذلك المفهوم في شكله الفعلي في بريطانيا. فقد كتب عن بعض الهنود الذين استقروا في بريطانيا فقال:

"شخص يدعى داس ... يصف نفسه بأنه 'آسيوي هندي بريطاني، أوروبي انكليزي بنغالي'. ويصف آخر اسمه بانديت ج ... نفسه بأنه 'اسكتلندي آسيوي نصف إيرلندي' (التايمز، ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩".

٣٧- المدرسة هي الوسط المثالي لتعزيز التفاعل بين الثقافات، وينبغي للتمكين أن يأتي بالضرورة عن طريق التعليم. وأما القول بأن السلطة تأتي من فوهة البندقية فهو قول خطابي فات أوانه ولا صلة له بمثل الحكم القائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان. والسلطة تستند إلى المعرفة ولا يمكن أن توجد معرفة بدون تعليم. وفي أيامنا

هذه فإن التلفزيون الذي يثث برامجه بواسطة السواتل يبقي الروما أذكفاء وعلى اطلاع جيد على المعلومات. فقد زادت توقعاتهم ولا يقبلون القيام دون شكوى بعد الآن بدور في المجتمع أشبه ما يكون بالقناة.

٣٨- إن إقامة الثقة ليست طريقاً ذات اتجاه واحد، وتوجد حاجة جدية إلى التبادل مع الروما. وتوجد حاجة عاجلة للنظر إلى الروما باعتبارهم أناساً يهتمون اهتماماً خاصاً بقوانين وأعراف البلد الذي قد يجدون أنفسهم فيه ويبدون احتراماً لها، عندما تكون هذه القوانين والممارسات متفقة وأحكام ومبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي، وإن كان وجودهم في هذا البلد عابراً. وينبغي للنقد أن يكون نزيهاً. فعلى سبيل المثال، إن عدم الاعتراف بـ "زواج" لا يمثل لشروط الزواج المدني، أي ضرورة إشهار وتسجيل هذا الزواج، ليس الغرض منه منع "أرملة" من الروما تزوجت زواجاً "دينياً" خالصاً من الحصول على الاستحقاقات من المعاش التقاعدي بشكل قانوني. فعدم الاعتراف بزواج ديني خالص يمكن أن يكون مسألة حساسة للغاية لأنه ينطوي على صدام بين التزام الدولة بضمان امتثال قانونها المحلي للمادتين ١ و ٣ من اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن وتسجيل عقود الزواج وبين مشاعر الناس الذين يؤمنون أساساً بقدسية الزواج الديني. ويوجد حل بسيط هو سن تشريع يمنح "أشخاصاً مأذونين" (رجال الدين والكهنة من الروما) صلاحية عقد الزواج الديني الذي يكون له أثر مدني. ويلتزم "الأشخاص المأذونين" هؤلاء بضمان كون كل زواج يعقدونه ممثلاً للقانون المدني وإحالة تفاصيل هذا الزواج إلى المسؤولين في السجل المدني.

٣٩- تتأثر العلاقات العرقية في أحيان كثيرة بالمواقف النمطية السلبية، ولا تستثنى من ذلك العلاقات بين فئات "الأغلبية" في المجتمع، حيث يوجد تصور قوي بأن كون الروما يعيشون نمط حياة متنقلة يجعلهم يتركون مواقع عيشهم المؤقتة في حالة غير حسنة أو نظيفة. وتوجد أيضاً حاجة عاجلة إلى قيام الروما الذين اتخذوا نمط حياة مستقرة بجعل أنفسهم جزءاً مكماً للمجتمع، (وليس الذوبان فيه) في البلد الذي تنوّه. وليس من شأن ذلك إلا أن يعزز الثقة.

#### رابعاً - اللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان

٤٠- توجد تدابير وآليات للحماية في صكوك دولية وإقليمية متنوعة. وفي السياق العالمي الحالي قد تتضمن هذه الصكوك أفضل التدابير العملية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ففي المقام الأول تعتبر الاتفاقيات صكوكاً تقوم على أساس التوافق في الآراء، وينبغي للمعيار ألا يتجاوز الحدود العملية المقبولة للدول الأطراف وإن كان ينبغي لهذا المعيار أن يكون معياراً عالياً. وأي توصية بتحسين حماية حقوق الإنسان تضع في اعتبارها عادة هذا القيد العملي وتقوم في العادة على أساس أي إطار قانوني قائم. ثانياً، إن وجود هذه التدابير والآليات للحماية على مستوى يتجاوز القيود الوطنية ينظر إليه بوصفه وسيلة توفر الضمانات اللازمة من موضوعية واستقلال. وهذا

يعتبر صمام أمان مهم، وبخاصة عندما ينظر إلى أجهزة الحماية المحلية مثل الشرطة والقضاء في أحيان كثيرة خطأً أم صواباً باعتبارهم يعملون على نحو وثيق مع الأغلبية لطمس الأقليات. وقد تكون فرص الحصول على العدالة أيضاً نظرية أكثر منها حقيقية لأن التسهيلات المتاحة للمتخاصمين يمكن أن تكون غير متناسبة بدرجة كبيرة. فرغم أن استقلال القضاء كثيراً ما يسهل افتراض وجوده إلا أن هذا الافتراض قابل للجدل.

٤١ - أما في الحالات المتطرفة حيث يوجد الكثير من المراتبة بين فئتين اجتماعيتين فقد يكون من باب الطوباوية واللاواقعية توقع ألا يتأثر قاض ينتمي إلى إحدى الفئتين بالتحامل عندما يحاكم فرداً من أفراد الفئة الأخرى. ففي مقابلة أجريت مؤخراً<sup>(٨)</sup> مع الدكتور برنارد كوشنر الذي يرأس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، سئل عما إذا كان من الممكن إجراء محاكمات نزيهة في جو العداء الإثني. فجاء جوابه صريحاً وهو أن نظام القضاء لا يعمل بسبب عدم وجود عدد كاف من القضاة والمدعين العامين المستقلين. وفي الحديث عن مدينة ميتروفيتسا المقسمة، قال إنه أجل محاكمة صربي يزعم أنه من مجرمي الحرب لأن الحالة متقلبة للغاية. وهذا التشخيص الذي وضعه الدكتور كوشنر يبرز أهمية وجود مؤسسات سليمة ومستقلة ومحترمة لحل المنازعات.

٤٢ - ولم يلجأ الروما حتى الآن إلا قليلاً إلى المنظمات الإقليمية والدولية لحماية ما لهم من حقوق الإنسان رغم أن هذه المنظمات تعتبر ضماناً للاستقلال والموضوعية. وقد لا يعرف معظم الروما السبل الموجودة أو قد لا تكون لديهم الموارد المادية أو الاتصالات القانونية والدعم اللازم لرفع دعاوى من هذا النوع في المحافل المتاحة لهم. وهذا أمر مؤسف لأن القضايا المتعلقة بالتغيير الاجتماعي، بما فيها قضايا التمييز العنصري، هي سبيل مؤكد لممارسة الضغط على الحكومات وكثيراً ما تكون عاملاً حفازاً لاتخاذ مجموعة من إجراءات الانتصاف الإيجابية.

٤٣ - وتوجد بالتالي حاجة ملحة إلى ما يلي:

(أ) تنظيم حملة إعلام وتوعية لتعريف الروما بسبل الانتصاف المتاحة لهم خارج حدود الدول التي يعيشون فيها؛

(ب) إجراء دراسة حول فعالية تدابير الحماية التي يمكن الحصول عليها من هيئات إقليمية ودولية والسبل التي ينبغي اتخاذها لضمان وجود شبكة حماية معززة. وأما الشرط العام الذي يقتضي استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية الموجودة قبل الادعاء على دولة طرف في محفل دولي فقد يؤدي إلى وقوع ظلم إذ لا يوجد إطار زمني محدد للاستماع للشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان.

(ج) الاستفادة من الاستعداد الجديد لدى بعض البلدان لحل مشاكل الروما. فحتى حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان قد صادق على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية ٢٧ من أصل ٤١ بلداً في مجلس أوروبا، هذه الاتفاقية التي تعتبر صكاً إقليمياً هاماً للغاية في حماية الأقليات. وقد بدأ نفاذ هذه الوثيقة في ١ شباط/فبراير

١٩٩٨. وأحد الأسباب الكامنة وراء هذه الرغبة في تحسين حماية حقوق الإنسان للأقليات ربما كان يتصل بالمفاوضات المتعلقة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، هذه المفاوضات التي تشارك فيها حالياً بعض البلدان، وضرورة رفع مستوى معايير حقوق الإنسان لجعلها متفقة والقواعد الدولية.

٤٤ - وأما الآلية المتاحة في إطار صكوك إقليمية ودولية متنوعة لحماية حقوق الإنسان فهي أداة جيدة لكبح انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات، ومن الضروري الاستفادة من هذه الصكوك استفادة قصوى.

### خامساً - دراسة جدوى

٤٥ - نظراً لكون مشاكل حقوق الإنسان التي يواجهها الروما مشاكل كبيرة ومعقدة، توجد حاجة إلى بدء دراسة لتحديد أسباب تكرر وقوع مشاكل الروما رغم أنهم يعيشون منذ عدة أجيال داخل البلدان نفسها، وذلك خلافاً للأقليات الأخرى التي تنجح في جعل نفسها جزءاً مكملاً للبلدان التي يختارونها.

٤٦ - وتوجد حاجة إلى تحديد البلدان التي تتخذ فيها مشاكل حقوق الإنسان للروما شكلاً صارخاً للغاية، والمجالات الرئيسية التي توجد فيها المشاكل، والأسباب، والتدابير المتخذة أو التي يمكن توحيها لحل هذه المشاكل، والتجارب المقارنة في البلدان الأخرى، والإمكانيات المفتوحة لتحقيق حماية حقوق الإنسان للروما سواء من خلال جعلهم جزءاً مكملاً لمجتمعاتهم أو من خلال شكل من أشكال الاستقلال الذاتي الداخلي الذي يستند إلى توافق الآراء. إن مسألة ضمان مشاركة الروما في اتخاذ القرار وفي الحياة العامة والسياسية في البلدان التي يقيمون فيها أو التي يشكلون جزءاً من مواطنيها هي مسألة هامة. وأما التدابير التي اتخذت في هنغاريا منذ عام ١٩٩٥، وكذلك في بلدان أخرى، بصدد تمكين الروما من خلال إيجاد حكم ذاتي للأقليات القومية أو اتخاذ تدابير مماثلة فهي جديرة بالدراسة دراسة دقيقة. والواقع هو أن الروما يعيشون في تجمعات سكانية منتشرة أو متركزة في مناطق مختلفة من بعض الدول، ولكن حاجات مجتمعات الروما المستقرة تختلف في أحيان كثيرة عن حاجات تلك التي تعيش حياة متنقلة. ووضع خطة مدروسة للحكم الذاتي تحظى بموافقة المجتمع المدني قد يكون مفهوماً، في الحالات المناسبة، أنه يتيح حماية أفضل لحقوق الأغلبية والأقلية من السكان، لا سيما الروما. غير أن أي اقتراح بشأن الحكم الذاتي ينبغي له أن يضع في الاعتبار خصائص المنطقة المعنية بالذات وسكانها، ويعتبر قبول الأقلية والأغلبية من السكان بهذا الاقتراح عاملاً حاسماً. وأحد الأمثلة المثيرة للاهتمام التي وجه إليها انتباه المؤلف مثل الحكم الذاتي الذي اقترحه المجتمعات المحلية في فويفودينا.

٤٧ - وتوجد حاجة إلى طلب الأدلة على حالة حقوق الإنسان للروما خارج أوروبا أيضاً. فكيف يعيش هؤلاء في الأمريكتين (الشمالية والجنوبية)، وفي أستراليا، بل وفي الهند حيث وجدت بعض المشاكل المتعلقة بالجنسية لغجر بانجارا الذين استقروا في راجستان، هذه المشاكل التي بُحثت في محفل دلهي المعني بغجر بانجارا.

٤٨ - وتوجد حاجة إلى وضع قائمة شاملة بالتوصيات التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل حقوق الإنسان للروما.

٤٩ - أخيراً وليس آخراً، سوف توفر هذه الدراسة فرصة لجميع الأطراف المعنية بمشاكل حقوق الإنسان للروما للتركيز لا على مشاكلهم فحسب بل أيضاً على التدابير المفيدة التي يمكن اتخاذها لحل هذه المشاكل.

#### الحواشي

(١) Mark Braham, The Untouchables: A Survey of the Roma People of Central and Eastern Europe, report to UNHCR, March 1993، تقرير مقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آذار/مارس ١٩٩٣.

(٢) Council of Europe Press, 1994.

(٣) أمانة مجلس أوروبا، "The Council of Europe and the Roma/Gypsies"، آب/أغسطس ١٩٩٩.

(٤) Report on the situation of the Roma and Sinti in the OSCE area لاهاي، آذار/مارس ٢٠٠٠ (المشار إليه فيما بعد بـ"تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا").

(٥) "تعليم أطفال العجر والمنتقلين في المدارس"، تقرير عن تنفيذ تدابير متوخاة في قرار المجلس واجتماع وزراء التعليم مع المجلس، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ (89/C 153/02).

(٦) تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الحاشية ٥ آنفاً، الصفحة ٦٧.

(٧) ورقة قدمت في حلقة دراسية عقدت في موريشيوس، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وعنوانها: "Vivre et penser l'inter-culturel aujourd'hui".

(٨) نيوزويك، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

-----